الاجتماع الإقليمي الأفريقي الثاني عشر
جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ١١-١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١

الوثيقة: AFRM.12/P.7

مناقشة مواضيعية موازية

الموضوع ٤: الخروج من السمة غير المنظمة: دور الاقتصاد الاجتماعي

غالباً ما يكون التمييز بين "السمة المنظمة" و"السمة غير المنظمة" غامضاً؛ وغالباً ما تكون عملية الانتقال إلى السمة المنظمة تدريجية ومطولة. ولا يتحول العمال وأصحاب العمل العاملون في الاقتصاد غير المنظم إلى السمة المنظمة بين ليلة وضحاها. وتعتقد منظمة العمل الدولية أنّ *الاقتصاد الاجتماعي*، أي مشكال المنظمات الطوعية القائمة والتي تناضل ضمن مجتمعات وجماعات أفريقيا، يمكن أن يبني جسراً بين السمة المنظمة والسمة غير المنظمة. وعلى غرار ذلك، يبني الاقتصاد الاجتماعي جسوراً بين الأسواق الريفية والحضرية، وبين الشواغل الاقتصادية والاجتماعية، وبين الأفراد والمجتمع.

دور الاقتصاد غير المنظم في أفريقيا

في أفريقيا جنوب الصحراء، يفوق معدل النشاط الاقتصادي غير المنظم أي مكان آخر في العالم، وهو أمرٌ يطرح تحدياً مهماً أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية للقارة. فالعمل في الاقتصاد غير المنظم هو في الغالب غير "لائق" والإنتاجية والربحية والقدرة التنافسية في قطاعات الأعمال غير المنظمة تبقى متدنية. والنزاعات والأزمات والركود الاقتصادي تفضي عادة إلى توسع الاقتصاد غير المنظم؛ لاسيما في الدول الهشة أو المنهارة. وفي حين يصعب تجميع إحصاءات موثوقة بشأن القطاع غير المنظم في أفريقيا، فقد قدر بأنّ حصة الاقتصاد غير المنظم في العمالة غير الزراعية تبلغ ما يصل إلى ٧٨ في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء، في حين أنّ ٩٣ في المائة من إجمالي الوظائف الجديدة المستحدثة هي غير منظمة؛ وفي المتوسط، تبلغ حصة الاقتصاد غير المنظم في الناتج المحلي الإجمالي ٤٢ في المائة. وتحجب هذه المتوسطات اختلافات مهمة بين البلدان؛ ففي بعض البلدان الأفريقية، يشغّل الاقتصاد المنظم مجرد ٥ في المائة فقط من القوى العاملة، في حين قد يتجاوز في بلدان أخرى ٥٠ في المائة. وحصة النساء والشباب في القطاع غير المنظم تكاد تتجاوز على الدوام حصة الرجال. ودرجة السمة غير المنظمة في شمال أفريقيا منخفضة نسبياً، لكنّ الثورات التي حصلت مؤخراً والتي أطلق شرارتها وقادها إلى حد كبير شباب مثبط العزيمة وخائب الأمل، تظهر هناك أيضاً أن الاقتصاد المنظم لا يستحدث عدداً كافياً من الفرص للجميع.

وابتكرت منظمة العمل الدولية مصطلح "القطاع غير المنظم" في أوائل السبعينات لوصف الواقع الاقتصادي الذي كان سائداً في العديد من البلدان ذات الدخل المنخفض. وجرى تغيير المصطلح في وقت لاحق إلى "الاقتصاد غير المنظم" للتشديد على أنّه يصف ظاهرة مختلفة عن الاقتصاد العام. والاقتصاد غير المنظم، كمفهوم، يتجاوز "القطاع غير المنظم" الذي يشمل مجموعة متنوعة من العمال والكيانات الاقتصادية من مختلف القطاعات في السياقين الحضري والريفي. ولا يوجد تعريف مقبول عالمياً لمصطلح "الاقتصاد غير المنظم"؛ إلا أنّ مؤتمر العمل الدولي اعتمد في ٢٠٠٢، عقب مناقشة ثلاثية عامة، التعريف التالي: يشمل الاقتصاد غير المنظم "جميع الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها العمال والوحدات الاقتصادية، والتي تكون من حيث القانون أو الممارسة - غير مشمولة البتة أو مشمولة على نحو غير كافٍ في الترتيبات المنظمة".

وتشمل السمات الإضافية للاقتصاد غير المنظم عدم تنظيم مشاريع الأعمال فيه وانتشار المعاملات النقدية والاعتماد على الأسواق المحلية وظروف العمل السيئة نسبياً وانتشار العمل للحساب الخاص والعمل العارض والموسمي والعمل الأسري (ويشمل ذلك في الغالب عمل الأطفال). والاقتصاد غير المنظم متباين ويشمل طائفة واسعة من المشاريع والمبادرات المنشأة لأسباب عدة: اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية. وبالتالي، يتمتع الاقتصاد غير المنظم بإمكانية كبيرة لاستحداث الوظائف ويمكن أن يكون أيضاً مصدراً للابتكارات الاقتصادية والاجتماعية؛ لكن المؤكد إنه ليس مرتعاً للعمل اللائق.

والانتقال من السمة غير المنظمة إلى الاقتصاد المنظم هو الهدف المعلن للهيئات المكونة الثلاثية لمنظمة العمل الدولية، لأنّ ذلك سيكون السبيل الوحيد للتصدي لمواطن العجز الكبيرة في العمل اللائق من حيث ضعف الحقوق والحماية والحوار. وغالباً ما يفتقر العاملون في القطاع غير المنظم إلى الحماية ويكسبون أجوراً متدنية وغير منتظمة ومن النادر أن يُسمح لهم بالمشاركة في المفاوضة الجماعية. بالإضافة إلى ذلك، هناك ارتباط وثيق بين الفقر والسمة غير المنظمة.

الاقتصاد الاجتماعي

في حين لا يوجد تعريف مقبول عالمياً لما يشكل "الاقتصاد الاجتماعي"، تستخدم منظمة العمل الدولية التعريف العملي الذي تم الاتفاق عليه في مؤتمر ثلاثي عُقد في جوهانسبرغ في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩[١]. ووفقاً لهذا التعريف، يشير مصطلح الاقتصاد الاجتماعي إلى: المنشآت والمنظمات، لاسيما التعاونيات، ومجتمعات المنفعة التآزرية والرابطات والمؤسسات والمنشآت الاجتماعية التي تتميّز خصوصاً بإنتاج السلع والخدمات والمعارف والسعي في الوقت ذاته إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز التضامن.

وبالتالي، توجد منشآت الاقتصاد الاجتماعي في مجموعة من الأشكال القانونية. ومن جهة أخرى، لا تنتمي بالضرورة جميع الكيانات المسجلة تحت هذا الشكل القانوني إلى الاقتصاد الاجتماعي. وبغية وصف منظمة أو مؤسسة بأنها من منظمات أو مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي، ينبغي لهذه الكيانات أن تتسم بالخصائص التالية:

- ألا يكون هدفها الأساسي الحصول على عائد استثماري. وهي بطبيعتها جزء من اقتصاد أصحاب المصلحة، الذين تكون منشآتهم من صنع ذوي الاحتياجات المشتركة وموجهة لهم، وتكون مسؤولة أمام من هي في خدمتهم. وتسلّم كيانات الاقتصاد الاجتماعي بسيادة الشعب وأولوية العمل على رأس المال؛
- تكون مدارة بشكل ديمقراطي تمشياً مع مبدأ "كل عضو له صوت واحد"؛
- تقوم على المشاركة الطوعية والعضوية والالتزام وتشدد على المساعدة الذاتية والاعتماد على الذات، فضلاً عن الهوية المحلية.

ويقدم الاقتصاد الاجتماعي ومنشآته ومنظماته وسيلة واعدة لسد الفجوة القائمة بين الاقتصادات غير المنظمة والاقتصادات المنظمة، وبالتالي خفض مواطن العجز في العمل اللائق وتحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية وزيادة المداخيل والربحية. ومن خلال المزج بين الأهداف الاجتماعية والاستدامة الاقتصادية والبيئية، تستحدث منشآت الاقتصاد الاجتماعي "مثلثاً افتراضياً" من الفرص والتمكين والحماية. ومن خلال انتماء العمال والمشغلين في الاقتصاد غير المنظم إلى منظمة للاقتصاد الاجتماعي، يمكن لهؤلاء أن يحققوا وفورات في الحجم والنطاق وأن يعززوا إسماع الصوت والتمثيل وأن يزيدوا قدرتهم على المفاوضة وأن يحققوا حداً أدنى من الحماية الاجتماعية من خلال المساعدة المتبادلة والتضامن والمعاملة بالمثل. ويمكن أن تكون منشآت الاقتصاد الاجتماعي أيضاً قنوات مهمة لنشر المعارف والمعلومات فيما بين أعضائها وتوفير الفرص بغية تطوير المهارات والتدريب. وتشمل الأمثلة بشأن منشآت الاقتصاد الاجتماعي التي تحقق أصلاً هذه الأهداف، فيما تشمل، منشآت التمويل بالغ الصغر والتأمين بالغ الصغر وبرامج الإعانات الصحية التآزرية والمنشآت الاجتماعية الهادفة إلى إعادة إدماج مجموعات السكان المحرومة أو الاضطلاع بعمل

[١] المؤتمر الإقليمي الثلاثي لمنظمة العمل الدولية بشأن الاقتصاد الاجتماعي، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ١٩-٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩.

مجتمعي، إلى جانب طائفة من أنواع التعاونيات المختلفة. وللأسف، لم تعترف الحكومات والهيئات المكونة والمجتمع المدني والشركاء في التنمية اعترافاً كاملاً حتى الآن بإمكانيات الاقتصاد الاجتماعي في بناء جسر بين الاقتصاد غير المنظم والاقتصاد المنظم.

وفي أفريقيا، يؤدي الاقتصاد الاجتماعي دوراً واضحاً بشكل خاص في مجالات التمويل بالغ الصغر والحماية الاجتماعية والتأمين بالغ الصغر والتسويق والتوريد الزراعيين والإسكان والعمل الجماعي في الزراعة والتجارة والتصنيع. وقد أولت بلدان أفريقية عديدة اهتماماً متزايداً في الاقتصاد الاجتماعي باعتباره مساراً بديلاً وتكميلياً للتنمية. وتشمل الأمثلة ما يلي:

- في ٢٢ بلداً أفريقياً، قام ١٤٤٠٠ اتحاد ائتماني مرتبط بالمجلس العالمي لاتحادات الائتمان ويضم ١٥,٦ مليون عضو، بتجميع ما يقدر بزهاء ٤,٤ مليار دولار أمريكي من الادخارات.
- قرابة ٧ في المائة من الأسر الأفريقية تشمل ما لا يقل عن عضو في تعاونية، مما يجعل العدد الإجمالي للأعضاء في التعاونيات يبلغ ما لا يقل عن ٧٠ مليون عضو.
- في جنوب أفريقيا، كان هناك تسليم بإمكانيات الاقتصاد الاجتماعي من خلال إدماجه كمحفز أساسي للوظائف في مسار النمو الجديد، الذي أقره مجلس الوزراء عام ٢٠١٠.
- أنشأت بلدان من قبيل مالي والمغرب والكاميرون إدارات حكومية مخصصة لتعزيز الاقتصاد الاجتماعي و/أو اعتمدت سياسات وطنية بشأن هذا الموضوع.
- أنشئت شبكات أفريقية تضم منشآت ومنظمات للاقتصاد الاجتماعي، بما فيها الشبكة الأفريقية للاقتصاد الاجتماعي والتضامن (RAESS) التي أنشئت عام ٢٠١٠ والشبكة الأفريقية لأصحاب المشاريع الاجتماعيين (ASEN) وشبكة المنشآت الاجتماعية في شرق أفريقيا (EASEN) والرابطة التعاونية للادخار والائتمان في أفريقيا (ACOSCA) ومؤتمر التعاون للبلدان الأفريقية.

وفي حين تسجّل منشآت ومنظمات الاقتصاد الاجتماعي ويعترَف بها رسمياً وتندرج بالتالي في الاقتصاد المنظم، غالباً ما يبقى أعضاؤها والمستفيدون منها في القطاع غير المنظم، على الأقل لفترة وجيزة من الوقت. إلا أنّ المنافع الاقتصادية والاجتماعية والمجتمعية المستمدة من العضوية في منظمة من منظمات الاقتصاد الاجتماعي، من شأنها أن تفضي على الأجل الأطول، إلى إضفاء السمة المنظمة تدريجياً على النشاط والأعمال غير المنظمة، على نحو ما تشير إليه العديد من الأمثلة في كافة أنحاء القارة وخارجها.

أسئلة مقترحة للمناقشة

١. كيف يمكن للحكومات وللشركاء الاجتماعيين أن يدعموا الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم من خلال منشآت الاقتصاد الاجتماعي؟

٢. ما هي التدابير المطلوب من الهيئات المكونة والشركاء الاجتماعيين اتخاذها كي يحقق الاقتصاد الاجتماعي كامل إمكانياته لبناء جسر بين الاقتصاد غير المنظم والاقتصاد المنظم؟

٣. ما هي العوامل التي تقيّد بروز ونجاح العمليات التي تضطلع بها منشآت ومنظمات الاقتصاد الاجتماعي في أفريقيا، وكيف يمكن تذليل هذه القيود؟